عصام شلهوب

مكاسب ملموسة للماليّة العامة غبريل: من دون إصلاحات لا حلّ للأزمة

في خضم الازمات الاقتصادية تعتبر التحديات التي تواجهها الدولة فرصة لاحداث تغييرات جذرية وتحسينات مستدامة في ادارة المالية العامة. بينما تبدو الازمة في ظاهرها محنة تثقل كاهل الحكومة والشعب، يمكن ان تتحول الى محرك للاصلاح والتطوير. الازمة المالية تفرض ضغوطا كبيرة تجبر السلطات على اعادة تقييم سياساتها المالية والاقتصادية، ما يفتح الباب امام تبني اجراءات جريئة ومستدامة

اكد الخبير الاقتصادي الدكتور نسيب غبريل لـ"الامن العام" ان المادة 113 من قانون النقد والتسليف تقضي بتحمل الدولة خسائر مصرف لبنان، واعتبر ان "لا نية سياسية لتطبيق الاصلاحات حتى الساعة".

■ تحدثت عن ان المالية العامة من اكبر المستفيدين من الازمة المالية التي يمر بها لبنان، كيف ولماذا؟

□ يظهر ان المالية العامة هي من اكبر المستفيدين من الازمة المالية والنقدية التي بدأت في تشرين الاول 2019 والمستمرة لغاية اليوم. قبل بدء الازمة، كانت قيمة الدين العام 100 مليار دولار، 60% منه بالليرة اللبنانية اي ما يعادل 60 مليار دولار. قيمة هذا الدين بالعملة المحلية وفق سعر الصرف الحالي 89500 ل.ل. للدولار اصبحت 670 مليون دولار. اما بالنسبة الى الدين الخارجي، اي سندات اليوروبوند التي تبلغ قيمتها 31 مليار دولار، يضاف اليها مبلغ 8 مليارات فوائد متأخرة بعد قرار التعثر عن السداد، انخفضت قيمتها الفعلية السوقية الى 2.73 مليار دولار. اما قروض الدولة اللبنانية من مؤسسات متعددة الاطراف كالبنك الدولي وصناديق التنمية، فتبلغ قيمتها ملياري دولار، لا تزال الدولة تسدد الفوائد ورأس المال في الوقت المحدد، وبالتالي فان هذا الرقم مستقر. بالاستناد الى هذه الارقام، فان القيمة الفعلية للدين العام يبلغ 5.4 مليارات دولار اي 25% من الناتج المحلي المقدر بنحو 22 مليار دولار في العام الفائت، ومن المرجح ان يتوسع هذا العام. وقد بلغت ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان 436 الف مليار ليرة اي ما يوازي 4.8 مليارات دولار في منتصف حزيران الجاري وهذا رقم قياسي، بمعنى ان الارتفاع بلغ 300% مقارنة بالعام الفائت بسبب تعديل الرسوم والضرائب وتسديدها وفق سعر صرف السوق. يتبن من كل ذلك، ان ايرادات الخزينة ارتفعت من دون ان ترتفع قيمة نفقاتها من الاموال المجباة. ومع تقلص حجم الدين العام تكون الموازنة قد سجلت عام 2023 فائضا اوليا. من المتوقع ان ينسحب هذا الفائض على موازنة 2024، التي ستساهم هي ايضا في زيادة ايرادات الخزينة من خلال تعديلها للرسوم والضرائب وتحصيل العائدات الجمركية بالدولار، وكذلك جزء من ضريبة الدخل بالدولار على الشركات. في النتيجة المالية العامة والدولة هما اكثر المستفيدين من الازمة.

■ الى اي حد يمكن الاستفادة من الازمة لاعادة جدولة الديون عبر تخفيض الفوائد، او حتى تخفيض القيمة الاسمية للدين؟

□ اذا تم التفاوض في شأن سندات اليوروبوند، وفي حال استطاع حملتها استرجاع 20% من قيمتها يصبح حجم الدين العام 10.5 مليارات اي 48% من الناتج المحلي، علما انه متى حان موعد التفاوض من المفترض ان يكون حجم الاقتصاد قد توسع. بدء المفاوضات اليوم، هو لصالح الدولة وليس لصالح حاملي السندات.

■ هل يقلل هذا التوجه من الاعباء المالية على الدولة ويمنحها مساحة اكبر للتحرك المالي؟

□ بالتأكيد، تقليص حجم الدين العام من 100 مليار دولار الى 5 مليارات و400 مليون دولار يخفض الاعباء المالية على الدولة ويترك لها مساحة اوسع للتحرك المالي حتى ولو تم التفاوض مع حاملي سندات اليوروبوند واستردوا نسبة 20% من قيمتها الاصلية. يبقى الدين العام منخفضا وقيمته 10 مليارات و500 مليون دولار، اي ما يساوي اقل من 50% من الناتج المحلي لسنة 2023.

■ متى يتم استغلال الازمة المالية كفرصة لتنفيذ اصلاحات شاملة وتحسين الادارة المالية؟

□ قبل الازمة كانت المؤشرات واضحة في شأن عجز المالية العامة، ومستوى الدين العام، والتصنيف الائتماني، وتراجع المناخ الاستثماري وبيئة الاعمال، وتنافسية الاقتصاد، كان يجب التنبه لها ولو تم البدء بعملية اصلاح فورية ضرورية لجنبت البلاد هذه الازمة. تحديدا، كان يجب الاستفادة من مقررات مؤتمر سيدر الذي عقد في نيسان من عام 1918 الذي خصص للبنان 11 مليار دولار لاعادة تأهيل البنى التحتية التي نحن في حاجة ماسة اليها كالكهرباء مثلا. لكن لا نية سياسية لتطبيق الاصلاحات حتى الساعة. النتيجة ازمة عميقة تركت تداعيتها على المواطن والاقتصاد. حتى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي نص على 9 بنود اصلاحية تسمى اجراءات مسبقة يجب ان تطبقها السلطات اللبنانية للتوقيع على البرنامج الاصلاحي النهائي والحصول على قرض 3 مليارات دولار لم تطبق ولم يوقع الاتفاق. نعم، اهدرت كل فرص العملية الاصلاحية. الاصلاحات تحتاج الى ارادة سياسية والى رؤية اقتصادية تعتبر ان القطاع الخاص هو العمود الفقري للاقتصاد اللبناني وان القطاع العام محصنا ومكملا له من خلال مسؤولياته في تحسين المناخ الاستثماري وتطوير بيئة الاعمال ورفع مستوى تنافسية الاقتصاد ومكافحة التهرب الضريبي والجمركي والتهريب عبر الحدود في الاتجاهين.

■ ما هو الاجراء الذي يزيد من ثقة المواطنين والمستثمرين في الادارة المالية العامة ويعزز الايرادات الضريبية؟

□ استعادة الثقة هو العنوان العريض لأي برامج اصلاحي. علما ان الازمة الاقتصادية حدثت بسبب تراجع هذه الثقة، مما ادى الى تراجع تدفق رؤوس الاموال الى لبنان. كل الخطط التي يحكى عنها كالهريكات على الودائع او تحويل جزء منها الى اسهم في المصارف او الى سند بفائدة صفر% على مدى 30 سنة لا تعيد الثقة وليست هي الحل على الاطلاق. ما يعيد الثقة ليس فقط الاجراءات التقنية، بل الالتزام بالمهل الدستورية واحترام وتطبيق القوانين المرعية واحترام استقلالية القضاء وتعزيز قدراته ومكافحة التهرب الضريبي والجمركي ومكافحة التهريب في الاتجاهين ومكافحه الاغراق وتعزيز الجباية. هذه الاجراءات الاصلاحية تعزز ثقة المواطن والمستثمر.

الخبير الاقتصادي الدكتور نسيب غبريل.

> **المالية العامة والدولة هما اكثر المستفيدين من الازمة**

■ هل تسمح المالية العامة اليوم بتبني سياسة دعم تحفيزية للاقتصاد؟

□ وضع المالية العامة لا يسمح بتبني سياسة دعم بالمطلق، لا من الحكومة ولا من مصرف لبنان. اعتماده خطيئة كبيرة، وخير مثال على ذلك، سياسة الدعم الاخيرة التي استنزفت 14 مليار دولار من احتياطي مصرف لبنان بالعملات الاجنبية، وكانت نتائجه كارثية. تحفيز الاقتصاد يبدأ بتحسين المناخ الاستثماري، وتطوير بيئة الاعمال ورفع مستوى التنافسية في الاقتصاد وازالة العوائق امام الشركات والقطاع الخاص وخفض تكلفة العمل. تنافسية الاقتصاد وقوته يأتيان عبر مساندة القطاع الخاص الذي ينشىء المشاريع ويخلق فرص العمل ويجلب الاستثمارات.

■ هل الامل موجود في تطبيق سياسات صارمة لضبط الانفاق وتقليل الهدر في الميزانية العامة للحفاظ على ما تحقق؟

□ اذا تأمنت الارادة السياسية، البند الاول في العملية الاصلاحية اعادة هيكلة القطاع العام بالكامل وبشكل جذري. هناك الاف الوظائف الوهمية يجب الغائها. بالاضافة الى وقف احتكار الدولة للقطاع العام. هي تملك وتدير قطاعات حيوية مثل الكهرباء والاتصالات والمواصلات والمياه والمرافق وغيرها. كلها احتكارات اديرت من قبل الدولة والنتائج معروفة، لا كهرباء ولا مياه ولا اتصالات والبنى التحتية في اسوأ حالاتها. يجب تشجيع الشركات الدولية المتخصصة لادارة واستثمار هذه القطاعات من جهة ومن جهة اخرى فتح مجال المنافسة امام كل القطاعات، ليشكل العرض والطلب الضغط المناسب لتحسين اداء خدماتها، وتنخفض بالتالي تكلفتها. يجب انشاء هيئات ناظمة لمراقبة عمل هذه القطاعات والاشراف عليها، وكف يد السياسيين ووقف تدخلهم في شؤونها. هكذا يضبط الانفاق ويخفض الهدر.

إقتصاد

■ هل طارت ودائع الناس في ظل رفض الدولة الاعتراف بالفجوة المالية؟

□ رفضت الدولة الاعتراف بالتزاماتها تجاه مصرف لبنان، فهي تعترف فقط بوجود ما يسمى بالفجوة المالية في موازنة مصرف لبنان وهي 80 مليار دولار. يجب ان لا تسمى فجوة او خسارة لأن معنى ذلك نتائج سيئة تخص الودائع. على الدولة ان تعترف بالتزاماتها وتطبق المادة 113 من قانون النقد والتسليف الذي ينص من دون اي غموض على انه من واجب الدولة تغطية كل الخسائر التي يسجلها مصرف لبنان. ولأن الدولة لا تتحمل مسؤوليتها ولا تعترف بالمادة 113، الودائع في خطر. لكن هذا لا يعني ان كامل المسؤولية تقع على الدولة، بل هناك ايضا مسؤولية على مصرف لبنان وعلى المصارف التجارية. ومن واجب الجميع التعاون للخروج من الازمة. لكنني لا ارى ان هذا التعاون سيحدث بينهم بشكل شفاف وصادق للوصول الى حل يؤدي الى اعادة الثقة، والى تحديد مصير الودائع. الحل سهل وبسيط من خلال تحرير الاحتياطي الالزامي الذي بلغ 10 مليارات و300 مليون دولار حتى نهاية حزيران الماضي. كما بفرض مصرف لبنان احتياطيا الزاميا على المصارف بنسبة 14% من عملاتها الاجنبية في استطاعته خفض هذه النسبة الى 2%. يمكن للمصارف من خلال هذه الكتلة النقدية تسليف الاقتصاد اي القطاع الخاص تحديدا، وبالتالي يستطيع المودع التصرف بوديعته من خلال الشيكات او بطاقات الدفع او بالسحب نقدا ما يحتاجه ضمن سقف محدد. انه الحل لاعادة الثقة. اما الكلام عن هيركات وشطب ودائع فهو لن يحل الازمة ولن يعيد الثقة.

■ هل ترى ان اجراءات مصرف لبنان تؤكد حرصه على اموال المودعين؟

> **رفضت الدولة الاعتراف بالتزاماتها تجاه مصرف لبنان**

□ يأخذ مصرف لبنان الاجراءات من ضمن صلاحياته التي يحددها القانون، ضمن امكاناته المحدودة جدا. لا يمكن النظر على ان قراراته المركزي واجراءاته هي الحل، انها جزء من الحل. صندوق النقد في بيانه الصحافي في آذار 2023 قال ان على السلطات التشريعية والتنفيذية والنقدية ان يتعاونوا للخروج من الازمة. لكن مجلس النواب والحكومة يرميان العبء الاكبر على مصرف لبنان الذي لا يستطيع وفق صلاحياته المنصوص عليها في القوانين ان يحل المشكلة. ما تعطيه له الصلاحيات المحدودة تمكنه من وقف تدهور الاحتياطي من العملات الاجنبية. وقد زادها خلال 11 شهرا اي من نهاية شهر تموز 2023 ولغاية نهاية حزيران 2024 مليارا و700 مليون دولار. استطاع الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة منذ تموز الماضي على الرغم من كل الصدمات الامنية التي عاشها لبنان ولا يزال. على السلطات الاخرى القيام بواجباتها بهدف تحديد مصير الودائع والبدء بالعملية الاصلاحية والا فان الثقة لن تعود.

■ كيف تنظر الى مشروع التعديلات على قانون النقد والتسليف وما هي ملاحظاتك؟

□ الهدف ليس تعديل بعض البنود في قانون النقد والتسليف بل احترام نص القانون والالتزام به، فلو تم تطبيق القانون الموجود لكنا تجنبنا الازمة. يوجد بند في القانون مثلا يحدد سقف المبالغ التي تستطيع الحكومة استدانتها من مصرف لبنان. لم يتم الالتزام بهذا السقف. المشكلة ليست في القوانين بل في عدم احترام الالتزام بالقانون. قانون النقد والتسليف لا يزال صالحا مع التعديلات او من دونها، لكن العلة في التطبيق. جذور الازمة تعود الى سوء استخدام السلطة السياسية وسوء ادارة القطاع العام والمؤسسات العامة، ومن دون اصلاح هذه المؤشرات لا يمكن استعادة الثقة.